دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التهديدات المتصاعدة: المأزق السياسى للمسيحيين فى لبنان
المصدر:	آفاق سياسية
الناشر:	المركز العربي للبحوث والدراسات
المؤلف الرئيسي:	أبو القاسم، محمود حمدي
المجلد/العدد:	ع20
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	أغسطس
الصفحات:	61 - 69
رقم MD:	754287
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	لبنان، المسيحيين، صراعات سياسية، قتنة طائفية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/754287

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التهديدات المتصاعدة:
المأزق السياسي للمسيحيين في لبنان

محمود حمدي أبو القاسم

تمر لبنان، بل ومنطقة المشرق العربي بأزمة شديدة التعقيد، ربما لم تشهدها المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنذ بداية بروز الوحدات السياسية في المنطقة بحدودها المعروفة بعد الاستقلال، وتتخذ هذه الأزمة أبعاداً متعددة ومتداخلة، ما بين سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وتاريخية...إلخ، ولعل أبرز تداعياتها تعطيل السياسة السلمية وأدواتها المتفق عليها، والضغط على التوازنات والتوافقات المستقرة، التي حكمت التعايش المشترك وكرست السلام الاجتماعي عند حده الأدنى في دول تلك المنطقة خلال العقود الأخيرة؛ بما يمثل تهديداً للحدود المتوارثة، وكذلك تهديداً لتوافقات التعايش المبرمة بدماء آلاف الضحايا، ولعل لبنان في مقدمة دول تلك المنطقة التي تنتظر تداعيات تلك الأزمة.

هذا وتزداد الأمور تعقيداً في لبنان بالأخذ في الاعتبار طبيعة الدولة وما تمتاز به من تعددية وطائفية، فضلاً عن خبرة هذا البلد التاريخية؛ فيما يخص الصراع البيني داخل حدوده بين مكونات مجتمعه المفتت على مستوى العراق والمذهب والدين والطائفة..إلخ، وفي ضوء ذلك يبدو لبنان كدولة ومجتمع الأكثر عرضة لمخاطر موجة "التطييف" و"الأقلمة" التي تحرك وتحفز الصراعات الإقليمية المتصاعدة في الحدة والمتسارعة في التداعيات حوله خلال المرحلة الراهنة.

فبعد سنوات من الاستقرار الهش وبرعاية إقليمية ودولية لإدارة الوضع السياسي في لبنان؛ بقصد تسيير الأعمال وحفظ السلم الأهلي عند الحد الأدنى بعد اتفاق الطائف عام 1990، يجد لبنان واللبنانيون أنفسهم اليوم تحت وطأة صراع ممتد في الإقليم بدأ من سوريا في منتصف مارس 2011، وانعكست تداعياته بالضرورة على الداخل اللبناني، الذي بدوره لديه ارتباط تاريخي وثيق بما يحدث بدمشق، حيث ظلت سياسته لردح من الزمن قسماً رئيسياً من القرار السوري، ومن ثم من توازناته وأوراقه السياسية في المنطقة لمواجهة الضغوط والمساومة على المصالح، لهذا لم يكن غريباً أن يصاب هذا البلد بالتعطل، وتعجز ديمقراطيته الطائفية عن حلحلة قراره السياسي الداخلي ويتبدى العجز في صياغة التوازنات المطلوبة لملأ الفراغ السياسي تحت وطأة هذا الارتباك في سورياً أولاً وفي المشهد الإقليمي برمته ثانياً.

فلبنان اليوم يبدو بانتظار مآلات الوضع في سوريا، وما سياسة "النأي بالنفس" التي توافق عليها الفرقاء اللبنانيون مع تزايد حدة الصراع في سوريا، سوى شعار لم يضمن انخراط الأطراف اللبنانية في أتون الصراع السوري الذي انتقل إلى حرب أهلية، تلعب فيها القوى الإقليمية الرئيسية أدواراً سلبية، تحت وطأة تأكيد نفوذها، ومن ثم

تحولت الساحة السورية وكذلك الساحة اللبنانية لمجال استثمار سياسي وعسكري، وقد ينتهي هذا الصراع المستعر تحت لهيب الشعارات المذهبية دوراً في مستقبل استقرار ووجهة وتعايش لبنان واللبنانيين. وليس صحيحاً أن الصراع إسلامي/إسلامي بين الشيعة والعلويين في مواجهة السنة، لاسيما بعدما دخلت الجماعات المتطرفة على خط الصراع، والتي لديها مواقف متشددة من التعايش مع الأغيار من أبناء الديانات الأخرى.

وفي هذا السياق المرتبك، تبرز أزمة المسيحيين في لبنان سواء لجهة تحولات المشهد الإقليمي ومظاهر عدم الاستقرار وتزايد معدلات العنف ذي المحمولات الطائفية والدينية والمذهبية، أو لجهة تعطيل مسار التوافق والتعاون السياسي في الداخل على وقع عدم اكتمال بناء النظام الاستيعابي التوافقي التعايشي اللازم، أو لجهة انشغال القوى التي ترعى التوازنات في لبنان بالصراع الأكبر والأهم، والذي قد يعيد صياغة شكل المنطقة ومن ضمنها لبنان وفق أسس تقسيمية.

أولاً: الجماعة المسيحية في المشهد السياسي اللبناني

تميز لبنان على مر التاريخ بتعدد طوائفه ومذاهبه، وذلك تحت وقع عوامل تاريخية وجيوسياسية، حيث كانت لبنان تاريخياً وجغرافياً ممراً لصراعات وتدافعات من جانب الإمبراطوريات والممالك والقوى الإقليمية والدولية، على مدى عصور متواصلة، هذا علاوة على أن جغرافيته المعقدة ومناخه أسهما في جذب الجماعات المضطهدة والأقليات المقهورة للاحتماء بمآمن جغرافية سمحت بها الطبيعة، لذا شهدت الساحة اللبنانية تاريخياً صراعات دموية وحروباً استئصالية شديدة الوطأة، وقد تحملت كل الطوائف وأنصار الأديان المختلفة بعض من النتائج الكارثية لتلك الحروب، وكان للمسيحيين نصيب من كوارثها.

والواقع أن نمو التيار القومي ثم الاشتراكي في المنطقة منذ مطلع القرن العشرين قد أذاب المكون المسيحي في إطار مشروع وحدوي يتجاوز تخندقات الأديان والطوائف الذي حكم العلاقة خلال القنين الثامن والتاسع عشر وما قبلهما، وهذا بالطبع قد بث بعضا من الطمأنينة لدى المسيحيين لا سيما أن بعض من المؤسسين والرواد والمفكرين لهذا التيار القومي العروبي كانوا من المسيحيين المشرقيين، لكن تحولات الصراعات في المنطقة تحت وطأة الصراع العربي الإسرائيلي والنشاط الفلسطيني على الساحة اللبنانية ممثلاً في منظمة التحرير والصدام مع أطراف لبنانية، والصراع العربي الإيراني، وعوامل سياسية أخرى، انعكست على الجماعة اللبنانية المختلفة عرقياً ودينياً وعقائدياً وفكرياً وسياسياً...إلخ، مما أسهم في تأجيج الصراع الداخلي متعدد الأبعاد.

ولعل الحرب الأهلية اللبنانية منذ منتصف السبعينيات حتى أول التسعينيات من القرن العشرين كانت آخر تلك التدافعات، ولم تكن تلك الحرب إسلامية/مسيحية فحسب، بل شهدت اقتتالا بين المكونات الإسلامية فيما بينها وكذلك المكونات المسيحية، كما أسهم في تأجيجها تدخل مباشر من الفلسطينيين، وكذلك الكيان الصهيوني وسوريا، فضلاً عن تدخل أطراف دولية، وفي الأخيرة انتهت تلك الحرب بجهود عربية أفضت إلى اتفاق الطائف، الذي كرس طائفية سياسية وفق معادلة جديدة يرى المسيحيون أنها انتقصت من نفوذهم وحصصهم السياسية بالأساس.

لكن النتيجة المباشرة للحرب الأهلية اللبنانية على الجماعة المسيحية كانت خوضهم حرباً داخلية قاسية. فقد كانت المليشيات المسلحة التي شكلوها وسلحوها بمختلف الأسلحة تتبادل القذائف وتهدم كل واحدة منها مقرات وأحياء المليشيات المسيحية الأخرى. هذه الحرب المسيحية/المسيحية، والتي استمرت حتى 1989 قد سببت شرخاً في البنية المسيحية اللبنانية، والتي كان عليها في الوقت ذاته أن تقاتل الطوائف والأحزاب الأخرى، وعلى مختلف الجبهات. وقد أدت تلك الحرب إلى هجرات جماعية للمسيحيين، مما أدى إلى تقليص نسبتهم ضمن مجمل السكان.

،، كانت لبنان تاريخياً وجغرافياً ممراً لصراعات وتدافعات من جانب الإمبراطوريات والممالك والقوى الإقليمية والدولية، على مدى عصور متواصلة،،

ورغم اتساع نطاق التعددية في لبنان، لكن تبقى الطوائف المعترف بها رسمياً في لبنان فقط 18 طائفة رسمية، بجانب عدد من الطوائف الصغيرة غير المعترف بها. فبخلاف الطوائف الإسلامية الرسمية التي يبرز فيها السنة والشيعة؛ كأكبر طائفتين، حيث تدور نسبة كل واحدة منهما حول ربع سكان لبنان، فهناك المسيحيون الموارنة الذين يشكلون أكبر طائفة مسيحية، حيث تستحوذ على تمثيل متقارب مع التمثيل السني والشيعي، هذا بجانب طوائف مسيحية أخرى أقل تأثيراً أهمهم، طائفة الروم الأرثوذكس والذين يفخرون بكونهم ينحدرون من الفينيقيين، وحافظوا على علاقة قوية مع البلاد العربية، كما أنهم يرتبطون بروابط علاقات دائمة مع البلاد الأوربية الأرثوذكسية مثل روسيا وقبرص واليونان. وهم يشكلون 9% من مجمل السكان في لبنان.

ومن بين الطوائف المسيحية الأخرى في لبنان نجد الروم الكاثوليك أو الملكيين الذين يشكلون 5% من السكان، والأرمن الأرثوذكس الذين يشكلون 3%، والأرمن الكاثوليك (1%) والإنجيليين الذين تحولوا إلى البروتستانتية على يد المبشرين (1%)، بالإضافة لهؤلاء هناك أقليات مسيحية تعيش في لبنان مثل السريان الأرثوذكس والسريان الكاثوليك والكلدانيين والآشوريين (وجميعهم قدموا من العراق) واللاتين (الذين ينحدرون من الصليبيين الذي ظلوا مقيمين في لبنان بعد انتهاء الحملات الصليبية). كما نجد أيضاً الأقباط الأرثوذكس والأقباط الكاثوليك القادمين من مصر. والمهم في الأخير أن المسلمين والمسيحيين بمختلف طوائفهم في النهاية يمثلون نسبة تكاد تكون شبه متوازنة من السكان، حيث يمثل المسيحيون 41.07% وفق تعداد عام 2007، بينما يمثل

المسلمون 58.92%، وإن كانت معدلات هجرة المسيحيين المتزايدة تورق المجتمع المسيحي في لبنان، تلك المعدلات التي تتزايد وقت الأزمات كما حدث في الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام 2007، وكذلك خلال المرحلة الراهنة التي تبدو فيها المنطقة أمام مخاطر كبيرة.

ثانياً: المسيحيون والمحاصصة الطائفية

في الواقع انعكست الأوزان النسبية للطوائف اللبنانية على توزيع المحاصصات السياسية بالتساوي، فكان نصيب المسيحيين الموازنة من بين المجتمع المسيحي اللبناني هو الأكبر ليس فقط لجهة تعدادهم ولكن أيضاً لأسباب تاريخية/ سياسية، فهم يتمتعون بنفوذ سياسي واقتصادي قوي، ويستحوذون على مناصب مهمة في الدولة أهمها منصب رئيس الجمهورية وقيادة المؤسسة العسكرية والتمثيل في الحكومة، هذا بجانب تمتع الكنيسة المارونية بأوقاف تضخ موارد ضخمة على الطائفة وقياداتها، علاوة على تمتع البطريرك الماروني بنفوذ واسع بين الطائفة، وكذلك تمتعه بنفوذ حاسم في السياسة اللبنانية، وناهيك عن مكانته على المستوى الخارجي.

وبالنظر إلى النصيب السياسي للمسيحيين في الحصص السياسية نجد أن الدستور اللبناني ينص على قواعد واضحة تنظم عملية تأليف الحكومات وطريقة عملها، وكيفية استقالتها. غير أن هذه النصوص تبدو في كثير من الأحيان معطلة بانتظار تدخل العرف الذي يعلي من قدر التفاهمات بين القادة السياسيين على النصوص المكتوبة، تلك التفاهمات التي تخضع للتوازنات الداخلية بين الفرقاء في الداخل، والتوازنات الخارجية المتدخلة بصورة مباشرة في الشأن اللبناني.

فقد كرس العرف في لبنان منذ عام 1943 التقاسم الطائفي للسلطة حين اتفق القادة السياسيون حينها على تقاسم السلطة بين المسيحيين والمسلمين، بحيث ينال المسيحيون 6 نواب مقابل 5 للمسلمين، وأن تكون رئاسة الجمهورية للموارنة، وكذلك قيادة الجيش وقيادة الأمن العام، فيما ينال المسلمون رئاستي مجلس النواب (الشيعة) والحكومة (السنة). لكن تغيير هذا العرف استلزم حروباً أهلية طاحنة انتهت آخرها عام 1990 باتفاق الطائف الذي أقر المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، لكن هذه المرة بنص مكتوب، فيما بقي توزيع الرئاسات الثلاث "عرفاً" معمولاً به حتى اليوم.

وفي ذات السياق أسندت الوزارات السيادية (الداخلية والخارجية والمالية والدفاع) للطوائف الأربع الكبرى (الموارنة والسنة والشيعة والأرثوذكس)، فيما تتوزع بقية الحقائب الوزارية على بقية الطوائف، وجرى العرف على أن تكون الخارجية شيعية، والمالية سنية والدفاع أرثوذكسية، والداخلية مارونية، وذلك مع تبديل المواقع بين الطوائف الأربع بحسب الاتفاق المسبق.

كما تبرز أهمية بعض الوزارات في سياق ما تمنحه من مكاسب للفرقاء السياسيين وفقاً للمكاسب التي يحصدها من يتولاها من الفرقاء السياسيين. لهذا أسندت وزارة خاصة بالجنوب لرئيس مجلس النواب نبيه بري، استفاد منها في دعم شعبيته في الجنوب من خلال ما تقدمه من خطط ومشاريع. أما النائب وليد جنبلاط، فكانت له وزارة مماثلة، هي وزارة المهجرين، التي سمحت له بتعزيز نفوذه في مناطق جبل لبنان. كما كانت وزارة الأشغال من حصته في معظم الوزارات التي شارك فيها بفريقه السياسي. أما الرئيس الحريري فكان اهتمامه الأول

اقتصادياً – مالياً – إعمارياً. ولهذا سعى دائماً للحصول على وزارات تتعلق بهذه المشاريع، فيما كان الرئيس إلياس الهراوي مهتماً بمنصب وزير الخارجية. أما الجنرالان الآخران اللذان قدما إلى الرئاسة لاحقاً، أي الرئيس إميل لحود والرئيس ميشال سليمان، فقد حرصا على نيل الوزارات الأمنية والعسكرية، فكانت وزارتا الدفاع والداخلية من حصتهما الدائمة. وحلفاء سوريا كانوا يحصلون دائماً على وزارة العمل التي تعني بشئون العمالة فكان يتولاها وزراء بعثيون أو وزراء من الحزب السوري القومي الاجتماعي، بشكل حصري. وعندما خرج الحزبان من الحكومة بعد عام 2005، تولاها حزب الله. أما وزارة الاتصالات فقد أهمية بعد دخول شركات المحمول لما يدره من دخل مرتفع، كما اكتسبت أهمية أمنية، مع بدء عمليات الاغتيال وحاجة التحقيقات إلى تعاونها. أما وزارة الطاقة والمياه فقد زادت أهميتها مع الاكتشافات النفطية. ولهذا يتمسك بها النائب ميشال عون لتكون من حصة تياره، فيما ينافسه عليها الرئيس بري بل دخلت الوزارة بؤرة التنافس المسيحي/المسيحي بدخول حزب الكتائب في خط التنافس على تلك الحقيبة الوزارية.

وفيما يتعلق بتوزيع الحقائب الوزارية، فإن اتفاق الطائف اعتمد المناصفة في مقاعد الحكومة كآلية بين المسيحيين والمسلمين. وتنص المادة 95 من الدستور اللبناني على أن "تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة". غير أن العرف جرى على أن تكون الطوائف الثلاث الكبرى، الموارنة والسنة والشيعة، ممثلة بالعدد نفسه من الوزراء، فيما تذهب بقية المقاعد إلى الطوائف الأخرى. وهكذا انحصر التمثيل لدى الطوائف الإسلامية في السنة والشيعة والدروز الذين ينالون حصة مؤلفة من وزيرين إذا كانت الحكومة من 30 وزيراً. وهو رقم اعتمده الرئيس الراحل رفيق الحريري لتأمين مشاركة أكبر قدر ممكن من الطوائف. فالأقليات المسيحية يمكن أن تتمثل في وزارة من 30، فيما لا تمثل في وزارة من 24، كالتي هي مطروحة الآن. أما الأرمن فلا يحصلون على وزير إذا نقص عدد الوزراء عن 18. ويبقى العلويون، الذين لم يشاركوا في أية وزارة، لأن تمثيلهم بحاجة إلى وزارة من 35 مقعداً.

،،يشكل المسيحيون الموارنة أكبر طائفة مسيحية في لبنان، حيث تستحوذ على تمثيل متقارب مع التمثيل السني والشيعي،،

ثالثاً: لبنان المعطل وتعقيدات المشهد المسيحي في لبنان

من الواضح أن النفوذ السياسي للمسيحيين في لبنان تأثر بأسباب عديدة؛ سياسية واجتماعية واقتصادية وديموجرافية وأمنية..إلخ؛ فبلا شك قلص اتفاق الطائف 1989 الذي أنهى حرباً أهلية استمرت 15 عاماً سلطات رئيس الجمهورية بحسب الدستور وإن حافظ على مارونية المنصب الرئاسي ومنح السلطات لمجلس الوزراء برئاسة سني، وذلك في إطار تعديلات دستورية أكدت هوية لبنان العربية بعد ما كان لبنان يوصف بأنه ذو وجه عربي، ورافق ذلك اعتماد المناصفة كأسس في توزيع المناصب والمراكز القيادية في أجهزة الدولة بين المسلمين والمسيحيين، ومن ثم التعاطي مع المسيحيين في لبنان ككتلة واحدة دون تمييز كبير للطائفة المارونية.

كما رافق ذلك أيضاً صعود الطائفة الشيعية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكرست وجودها في الدولة اللبنانية كمكون رئيسي من مكونات لبنان بعد سنوات من الحرمان، الأمر الذي تزامن

مع تزايد النفوذ المالي لرفيق الحريري المتوج زعيماً للسنة آنذاك، وهذه عوامل أسهمت في تقليص النفوذ المسيحي (الماروني).

علاوة على أن الحرب الأهلية واتفاق الطائف أديا لتقليص نفوذ وتأثير المسيحيين وفي المقدمة الطائفة المارونية؛ نتيجة غياب قيادات وطنية ذات مكانة وفاعلية، بعد سنوات شهدت بروز قيادات تاريخية مارونية بارزة من أمثال فؤاد شهاب وشارل حلو وسليمان فرنجية وكميل شمعون وريمون إدة وبيير الجميل.

فضلاً عن أن المجتمع المسيحي تأثر بالتصدعات والانقسامات على مستوى المجتمع والطائفة فانشق سمير جعجع بالذراع العسكرية لحزب الكتائب وشكل حزب القوات اللبنانية، واغتيل الرئيس المنتخب من البرلمان بشير الجميل، وبدأت حرب التصفيات الداخلية التي طالت آل فرنجية وآل شمعون على أيد مسيحية. وخلال هذه الفترة برز دور الزعامة الدينية للطائفة ممثلة في البطريرك نصر الله صفير بوصفه صوت الموارنة ليس فقط على الصعيد الديني بل أيضاً على الصعيد السياسي، لا سيما بعدما انتهى الأمر برحيل عون إلى منفاه بباريس.

وقد تجلى الانقسام المسيحي بعد اغتيال رفيق الحريري في مارس 2005، وصدور قرار مجلس الأمن 1559 بخروج سوريا من لبنان في سياق التطورات الإقليمية، حيث برزت قيادتان مسيحيتان، ينقسم المجتمع المسيحي بشكل عام والموارنة بشكل خاص من حولهما. الأول العماد عون الذي عاد من باريس ومعه الأغلبية في الشارع المسيحي والطائفة المارونية، والثاني سمير جعجع الذي صدر قانون خاص بالعفو عنه. وازدادت الأمور تعقيداً باصطفاف العماد عون زعيم التيار الوطني الحر في معسكر واحد الآن مع حزب الله (الشيعي) وتيارات سياسية سنية وقومية ويسارية، وسمير جعجع زعيم الكتائب اللبنانية في معسكر واحد مع تيار المستقبل (سني) وتيارات سياسية أخرى تضم شيعة ودروزاً. هذا الاصطفاف مثل رهاناً على التناقضات المذهبية بين السنة والشيعة، والصراعات الإقليمية بين محور ممانعة تقوده إيران وسوريا وبين محور اعتدال تقوده السعودية ومصر، ويتوازى مع تلك التغيرات السياسية تغيرات داخل المجتمع الماروني بشكل خاص والمجتمع المسيحي بشكل عام، ويخلق هذا الوضع تناقضات تضع قيوداً متعددة أمام توحيد الموقف المسيحي أو توافقه، على الرغم من أن البعض يرى في هذا الاصطفاف ميزة لا طائفية.

يبدو أن التوازنات اللبنانية الداخلية شديدة الصلة بالبيئة الإقليمية والدولية، لهذا بعد اندلاع شرارة الثورة السورية وتحولها إلى صراع أهلي ممتد، بدت لبنان في حالة ترقب شديد لتطورات الأزمة لا سيما أن تداعياتها على لبنان تبدو شديدة الخطورة، لهذا طغى الحدث السوري على قضايا الداخل في لبنان، ورغم أن الأطراف اللبنانية قد توافقت حول إتباع سياسة "النأي بالنفس" وألزمت نفسها بإعلان بعبدا في يوليو 2012، الذي أكد على التزام الأطراف الهدوء والابتعاد عن المحاور الإقليمية، لكن هذه السياسة لم يلتزم بها أي من الأطراف المعنية، حيث انخرط حزب الله في الصراع داخل سوريا بصورة مباشرة وبوجه طائفي غير خفي، بينما تورطت عناصر من قوى 14 آذار/ مارس في دعم الثورة وبعض فصائلها، كما امتد الصراع إلى الأراضي اللبنانية في إطار معركة الكر والفر بين الجيش السوري والكتائب المسلحة، الأمر الذي جعل لبنان أقرب الساحات الإقليمية لاستقبال تأثيرات الأزمة خارج حدود سوريا، ومن ثم تزايد المخاوف من اندلاع شرارة صراع سني – شيعي في لبنان بعد سقوط الأسد، أو

تأثير احتمال امتداد الحرب الأهلية السورية إلى داخل حدود الدولة اللبنانية، وهي مخاوف يثيرها حزب الله ويغذيها من وقت لآخر كورقة تهديد للقوى الداخلية والخارجية.

وبالفعل، وقعت تداعيات كبيرة للصراع السوري في لبنان، تمثلت في حدوث صراع طائفي في مدن طرابلس وصيدا وبيروت العاصمة وكان الجيش طرفا في هذه الأحداث، وسقط عدد من القتلى، بجانب بروز جماعات متطرفة، وموجة من عمليات الخطف والاشتباكات على طول أجزاء من الحدود اللبنانية – السورية، وقصف من جانب المعارضة العسكرية السورية على بعض مناطق الحدود مع لبنان، واشتباكات على الحدود بيت الكتائب الإسلامية المتطرفة وبين حزب الله أو الجيش اللبناني، علاوة على تفاقم أزمة اللاجئين السوريين وتزايد المخاوف من تغيير التركيبة الطائفية داخل لبنان لصالح السنة، بجانب عودة سياسة الاغتيالات. وقد أدى امتداد الصراع إلى تدهور الأمن والاستقرار في لبنان، وارتفاع حدة التوتر السياسي، وتباطؤ الاقتصاد.

لا شك أسهمت تلك البيئة المضطربة في بعض من أزمات سياسية داخل لبنان على خلفية مشاركة حزب الله في الحرب الأهلية في سوريا، مما أسهم في تعطيل العملية السياسية، حيث استقالت حكومة نجيب ميقاتي، كما تعثر تشكيل الحكومة لشهور قبل أن تتفق الأطراف على التشكيلة النهائية لحكومة تمام سلام، وانتهت ولاية الرئيس في مايو 2014، وأيضاً عجزت الأطراف المعنية عن تقديم رئيس توافقي، وتأجلت الانتخابات النيابية تحت وقع عدم التوافق حول قانون للانتخابات، ومن ثم وتم التمديد لمجلس النواب مرتين والذي يعد في وضعية معطل تشريعياً ما دام منصب الرئيس شاغراً، وذلك في أكبر سياسية تشهدها لبنان منذ اتفاق الطائف عام 1990.

إن الحرب الأهلية واتفاق الطائف أديا لتقليص نفوذ وتأثير المسيحيين وفي المقدمة الطائفة المارونية نتيجة غياب قيادات وطنية ذات مكانة وفاعلية

على المستوى المسيحي، تبدو تأثيرات الأزمة في أنها أسهمت في استعادة شكل من أشكال الاصطفاف الطائفي، وذلك في سياق استعراض أحد أهم قوانين الانتخابات التي تم طرحها وهو قانون اللقاء الأرثوذكسي الذي يقضي بجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة ينتخب فيها كل مواطن مرشحاً من نفس طائفته، ورغم أنه نال اعتراضات شديدة، لكنه نال تأييداً من جانب المسيحيين باعتباره يجعل المسيحيين منتخبين بأصوات مسيحية فقط، بعكس القانون القائم، في الوقت الذي لم توافق عليه الطوائف الإسلامية كونه يكرس التصويت الطائفي.

انتقلت الأزمة من مستواها اللبناني العام الذي يبدو مختلفاً حول الرئيس التوافقي وحول قانون الانتخابات، وحول دور حزب الله في الأزمة السورية، وتأثير ذلك على تشكيل الحكومة وتسيير العملية السياسية برمتها، إلى مستوى أقل داخل الجماعة المسيحية، حيث إن انتخاب رئيس الجمهورية من الطائفة المارونية عزز الخلافات داخل الطائفة، بعدما ظهر التنافس بين القطبين اللذين يمثلان الطائفة وهما سمير جعجع وميشال عون على منصب الرئاسة المحجوز للطائفة والشاغر. إذ تقاطع معظم مكونات قوى 8 آذار/مارس (حزب الله وحلفاؤه) جلسات الانتخاب، مطالبة بتوافق مسبق على اسم الرئيس. في المقابل، تدعو قوى 14 آذار/مارس إلى تأمين نصاب الجلسات وانتخاب المرشح الذي يحظى بالعدد الأكبر من الأصوات. فيما ينص دستور البلاد على أن مرشح

الرئاسة في البلاد ينبغي أن يحصل على دعم ثلثي نواب البرلمان، وهذا النصاب القانوني لا يستطيع تأمينه أي من الفريقين منفرداً.

وتجلت الأزمة في أن الاثنين زعيمان مسيحيان يمثلان الموارنة، ولكل منهما كتلته المسيحية الفاعلة، وكلاهما يصر على الوصول لكرسي الرئاسة، أحدهما يدعم حزب الله وسوريا، والآخر يدعم تيار المستقبل والمعارضة السورية. في ظل إصرار جعجع وعون على الترشح للرئاسة، وعدم التنازل للآخر، وكل منهما يعتقد أنه الأفضل والأحق بالمنصب، ولا سيما أن كليهما مدعوم من فريقه وكتلته المارونية، مما أربك الوسط المسيحي في لبنان، بل وأدى إلى ضعف الدور المسيحي الذي له الحق في نصف أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 128 نائباً، ووسط التناقض والتباعد بين الطرفين، وتمسك كل منهما بموقفه وأحقيته في المنصب، تعطل الإجماع على منصب الرئيس، وتم التمديد للمجلس النيابي، وشلت الحياة السياسية في لبنان، وسط حضور نواب جعجع وفريق 14 آذار/مارس لجلسات انتخاب الرئيس في مجلس النواب، بينما يغيب عنها نواب عون وفريق 8 آذار/مارس، وحسب الدستور لا يصح انتخاب الرئيس إلا بأغلبية الأصوات، وإذا لم يحدث فيكون الانتخاب بأصوات النصف زائد واحد، وفي كل الحالات يرفض عون حتى يتم تعديل قانون الانتخاب، ويرفض جعجع اقتراحات عون، ليدور لبنان في دائرة مفرغة تزيد الهوة بين أكبر كتلتين مارونيتين، ويستمر شغور منصب رئيس الجمهورية حتى يتفق الموارنة على رئيس توافقي.

رابعاً: ما بعد لقاء عون وجعجع

بداية ظهر إلى العلن الدعوة لحوار مسيحي مسيحي بين قطبي الموارنة جعجع وعون، أملاً في التوصل لحلول وسط تقضي على الشغور الرئاسي وتستعيد الدور المسيحي المفقود، ولقيت دعوة الحوار استحساناً من جعجع وعون، لا سيما إذا أخذنا بالاعتبار ليس فقط تنامي قوة حزب الله واستقوائه، ولكن أيضاً جره لبنان على أتون الحرب السورية، فضلاً عن تداعيات انقسام الموارنة بين 8 آذار/مارس، و 14 آذار/مارس المتصارعين على تماسك الجماعة المسيحية في مواجهة التطرف والعنف الذي يستهدفها، ناهيك عن احتمالات تقارب بين تيار المستقبل وحزب الله بعد قيام تيار المستقبل السني بالدعوة للحوار مع حزب الله الشيعي لحل المشاكل العالقة بين الطرفين.

وبالفعل التقى الزعيمان المسيحيان الذي كان بمبادرة ومفاجأة من سمير جعجع، وقدما في ختام لقائهما إعلان نيات نص على انتخاب رئيس قوى ومقبول في بيئته، وقادر على طمأنة البيئات الأخرى، وتعزيز مؤسسات الدولة ودعم الجيش وتعزيز القوى الأمنية الشرعية، وضبط الأوضاع على الحدود بين لبنان وسوريا، بجانب عدة بنود أخرى. ولا شك أن هذا اللقاء والاتفاق ستكون لهما تداعياتهما على الجماعة المسيحية في لبنان من جهتين:

الأولى: أنه قد يحلحل الصراع من طبيعته الصفرية بين أكبر زعامتين مسيحيتين باتجاه التوافق وتنسيق المواقف بما يخدم مصالح طائفتهم ككل، وبما يضمن لها حصصها ونصيبها من الكعكة السياسية. وذلك بعيداً عن سياق التخندق السابق والعداء، الذي استمر لقرابة ثلاثة عقود وساهم في تكريس الانقسام المسيحي. هذا بجانب أن اللقاء قد يصب في حلحلة الأزمة السياسية اللبنانية ككل بالتوافق على قانون انتخابي، وكذا التوافق حول رئيس توافقي حيث سبق وتقدم عون بمبادرة طرح فيها أربعة مخارج للأزمة الرئاسية أبرزها، إجراء استفتاء شعبي

لاختيار الرئيس بين الزعماء المسيحيين الأقوى، وصرح جعجع للصحفيين بعد الاجتماع بأنه "لا يمانع" في إجراء الاستفتاء تحت سقف الدستور، فيما يعد طرح عون غير دستوري، لأن النظام في لبنان برلماني ينص على انتخاب الرئيس من مجلس النواب، لكن قد يكون ذلك مخرجاً توافقياً لحل الأزمة.

وفي ذات الجهة فإن التوافق بلا شك يسهم في حماية الكيان اللبناني المسيحي من الغموض الناتج عن التحديات السياسية والأمنية الراهنة داخل لبنان وحوله في الإقليم. لهذا يبدو اللقاء تحصيناً للجماعة المسيحية من الزلزال الذي يضرب المنطقة، والذي قد يجرف المجتمع اللبناني بمكوناته الطائفية والسياسية الهشة إلى منزلق خطير. ولعل ما يعبر عن مخاوف المسيحيين في لبنان ما أعلنه النائب ميشال عون في حديث صحا في عن نية تكتله طرح فكرة إنشاء فيدرالية في لبنان لحماية حقوق المسيحيين في الدولة وضمان بقائهم في وطنهم، في ظل ما يتعرض له مسيحيو المشرق من تهديد وتهجير.

يضاف إلى ذلك أن هذا التحول قد يكون جزءاً من جملة تحركات على الساحة اللبنانية قد تنهي ثنائية 14 آذار/مارس، و8آذار/مارس، التي ظلت مهيمنة على المشهد اللبناني منذ اغتيال رفيق الحريري، لا سيما وأن الهوة بين أطراف فريق 8 آذار/مارس تتزايد تحت وطأة دور حزب الله في الداخل ودوره في الأزمة السورية، علاوة على الخلاف على تقسيم الحصص السياسية، وإن كان هذا التحول قد يفضي إلى تشرنقات طائفية، فإنها قد تكون مقدمة للحد من هيمنة حزب الله على الساحة اللبنانية بفضل الدعم المسيحي من جانب ميشال عون وتياره.

الثانية: أنه قد لا يفضي إلى إجراءات فعلية تسهم في حلحلة المواقف داخل الجماعة المسيحية المنقسمة أو داخل لبنان ككل، ولا يعد كونه كان مناورة من الطرفين لمواجهة تصاعد الغضب بين المسيحيين الذي يشعرون بأن مستقبلهم محفوف بالمخاطر والغموض داخل الطائفة وداخل الإقليم الذي يبدو مقدماً على موجة عنف طائفي واسعة النطاق قد تذوب معها الحدود الجغرافية.